إنتاج الحبوب الإستراتيجية في العراق وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي (القمح أنموذجا)

الأستاذ الساعد الدكتور

مجيد حميد شهاب

جامعة الكوفة / كلية الآداب

الأستاذ المساعد

عامر راجح نصر

جامعة بابل / كلية التربية

إنتاج الحبوب الإستراتيجية في العراق وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي (القمح أنموذجا)

الأستاذ الساعد الدكتور

مجيد حميد شهاب

جامعة الكوفة / كلية الآداب

الأستاذ المساعد

عامر راجح نصر

جامعة بابل / كلية التربية

المقدمة:

يواجه العراق في الوقت الحاضر تحدياً غذائياً خطيراً، تتمثل ملامحه في قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاتهِ من السلع الغذائية الرئيسة وفي مقدمتها الحبوب، اذ يتوجه لاستيراد معظم هذه الاحتياجات من الخارج، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لأمنه الغذائي وبالتالي القومي. وما زالت إستراتيجية الأمن الغذائي تهدف إلى توفير الغذاء، والقدرة في الحصول عليه، واستخدامه، فأن توفيره على مستوى الحبوب الإستراتيجية (القمح، الشعير، الرز، الذرة) يعني بضرورة توفير كميات كافية منها وبنوعية جيدة أو استيرادها لديمومة توافرها. كما إن توفر فرص الحصول عليها بضرورة توافرها وتوزيعها محلياً، وان تكون بمتناول جميع الأفراد لكي يتمتع الجميع بالتغذية والصحة،أي الاكتفاء من الكمية والنوعية حسب احتياج الفرد .

لقد جاء اختيارنا محصول القمح نموذجاً لكونه من أكثر المحاصيل الحبوبية استهلاكاً لغذاء الإنسان، فهو يحتوي على بعض الفيتامينات وعلى مركبات الكالسيوم والفسفور والحديد، ويُصنّع منه الطحين الذي يعد أساساً

لرغيف الخبز الذي يتكفل بنحو (٤٤٪) من حاجة الفرد اليومية من الطاقة، إذ يشكل العمود الفقري لوجبة الغذاء اليومية لكثير من بلدان العالم.

لقد واجه إنتاج القمح في العراق مشكلة تتمثل في انخفاض مستوى الإنتاجية مقارنة بالدول المتقدمة والنامية، الأمر الذي ساهم في خفض نسب الاكتفاء الذاتي من المحصول وتعريض أمنه الغذائي للخطر .

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على محصول القمح كونه أحد أهم المحاصيل الغذائية الإستراتيجية، كما وتهدف إلى الكشف عن معادلة تحقيق الأمن الغذائي (القمحي) من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

- هل يُنتج القمح في العراق بكميات تكفي لحاجة السكان .
- هل يستهلك سكان العراق كميات من القمح تفوق الإنتاج المحلي، وبالتالي يتم الاستيراد من الخارج .
- كم يبلغ حجم فجوة القمح في العراق خلال مدة الدراسة .
- ما هي التوقعات المستقبلية في ظل ظروف الوضع الراهن .

وللإجابة على هذه التساؤلات، اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وبعض الأساليب الكمية، كما اعتمدت على النشرات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء والدراسات السابقة، لأجل تحقيق مبتغى الدراسة .

١ـ الإمكانات الذاتية لإنتاج الحبوب (القمح) في العراق

تبلغ مساحة العراق الكلية (٤٣٥٠٠٠ كم٢)، أي ما يعادل (٤٣٥٠٥) مليون هكتار، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو (١١,١) مليون هكتار أي (٢٦٪) من المساحة الكلية للعراق[1]. وهناك ما يقارب (٦٠٪) من مساحة العراق تمثل أراضي عديمة الإنتاجية، فيما توجد (٩٪) من إجمالي هذه النسبة للأراضي يمكن أن تصبح أراضي زراعية في حال استصلاحها

والتخلص من ملوحتها، فهي تمثل رصيد من الأرض يمكن استخدامه للتوسع الأفقي للأراضي الزراعية[٢] .

وتتباين الأرض الصالحة للزراعة من حيث درجة خصوبتها، فهناك (٤,٤) مليون هكتار منها عالية الخصوبة، (٧,٤) مليون هكتار متوسطة الخصوبة، في حين هناك (٢) مليون هكتار غير صالحة للزراعة وهي بحاجة للاستصلاح، وتشكل الأراضي المزروعة التي تعتمد على الري بحدود (٥٠٪) في حين تعتمد النسبة المتبقية (٥٠٪) على مياه الأمطار التي يزرع نصفها سنوياً اعتماداً على أنماط الزراعة المعتمدة[٣]. وهي عرضة للتقلبات المناخية وتذبذب الإنتاجية، فإن (٢٥٪) من المساحة الزراعية [*] تكون معرضة للخطر لاسيما إن هذه المناطق في العراق المناطق الرئيسية لإنتاج الحبوب في السنوات الوفيرة الأمطار .

ويعد نهرا دجلة والفرات المصدران الرئيسيان للأراضي المروية في العراق بكمية مياه تصل إلى (٧٧ مليار م^3) في حده الأعلى و(٤٤ مليار م^3) في السنوات الجافة (حده الأدنى) وقد تطوّر نظام التصريف المائي للنهرين من خلال الاتفاقيات مع الدول العليا المستخدمة لمياهها (تركيا وسوريا)، ومع ذلك فقد أشارت وزارة الموارد المائية إلى أن العراق يعاني من النقص في المياه التي قد تسبب جفافاً واسعاً نتيجة للسياسات المائية التي تبذلها دول الجوار بالإضافة إلى المواسم الشتوية الجافة خلافاً لما هو معتاد في السنوات السابقة[٤]. لكن ومن وجهة نظر إقليمية، فان مصادر المياه في العراق تُعد وفيرة[٥]، مما يعكس سوء إدارة الموارد المائية وتخلف تقنيات الزراعة والري التي تتسبب بهدر كميات كبيرة من المياه ومشكلّة عجزاً مائياً .

أما المناطق التي تعتمد على الأمطار في زراعتها فتشكل (٤٠٪) في محافظات (دهوك، أربيل، السليمانية) و (٦٠٪) في محافظات (نينوى، كركوك، صلاح الدين)، إذ تعتمد تلك المحافظات على مياه الأمطار في الفترة الممتدة من

أيلول / تشرين الأول - نيسان / مايس، وتتراوح كمية الأمطار بين ٣٥٠ ملم - ١١٠٠ملم[٦] متدرجة في زياداتها من الجنوب نحو الشمال ومتذبذبة من عام لآخر كماً ونوعاً وتوزيعاً، مما تشكل خطراً كبيراً على زراعة القمح خاصةً في المناطق التي تعتمد على الزراعة الديمية .

٢ـ واقع إنتاج القمح في العراق للمدة ١٩٩٧ـ ٢٠٠٩

على الرغم من حجم المساحات الزراعية في العراق والبالغة (١١,١) مليون هكتار، ووقوع الجزء الأكبر منها بين نهري دجلة والفرات التي تتميز بخصوبتها العالية، ووفرة مواردها المائية، إلا ان العراق بلداً مستورداً للمواد الغذائية وسيبقى على ذلك للمستقبل المنظور. . فقد أعلنت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) ((إن العراق من بين ٣٧ بلداً يعاني من الأزمات ويحتاج مساعدات خارجية، ويؤشر ذلك النقص الحاد في إجمالي الغذاء المنتج والمعروض))، فقد كانت التوقعات تشير إلى إن الإنتاج المتوقع من محصول القمح عام ٢٠٠٨ سينخفض كثيراً عما سجله عام ٢٠٠٧ والبالغ (٢,٢) مليون طن، ومع ذلك فأن استيرادات العراق من القمح خلال تموز ٢٠٠٧- حزيران ٢٠٠٨ يتوقع أن تصل إلى (٣) مليون طن ولا يختلف ذلك عن عام ٢٠٠٧[٧] .

إن انخفاض غلة الدونم الواحد من محصول القمح لم تكن وليده الساعة، وإنما ترجع لعقدين أو أكثر من الزمن، فعلى الرغم من إن العراق بذل جهوداً كبيره في دعم الإنتاج الزراعي والارتقاء به، بدءاً من إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ والتشريعات اللاحقة به من اجل تحقيق تنمية زراعية فقد ركزت خطط التنمية القومية على دعم هذا القطاع، غير أنها لن تتمكن من بلوغ معدلات التنمية المستهدفة، فقد بلغ معدل النمو المتحقق خلال تلك الخطط (١,٥٪) تقريباً خلال ألمده ١٩٧٠- ١٩٩٥ من أصل

معدل النمو المستهدف الذي كان يتراوح بين (٥٪) و (٧,٥٪) خلال خطط التنمية القومية ١٩٦٥- ١٩٨٥[٨]. لقد استمر الانحدار بهذا الاتجاه حتى ثمانينات القرن العشرين ووقوع الحرب العراقية الإيرانية، فقد لوحظ تذبذباً كبيراً في إنتاجه محصول القمح، إذ تراجع معدل الغلة بين أدنى مستوى له وصل إليه وهو (٨٩,٣) كغم/ دونم للعام ١٩٨٤ وأعلى مستوى له بلغه هو (٢٥٠) كغم / دونم عام ١٩٩٠، أي بفارق يربوا على (١٦٠) كغم/ دونم وهو فارق كبير جداً، كما انخفضت إلى (١٤٦) كغم / دونم عام ١٩٩١[٩] والأدهى من ذلك انه إنتاج الحبوب انخفض بنحو (٢٠٪) عام ١٩٩٢ على الرغم من زيادة المساحة المزروعة من (١٣,٣٦) مليون دونم عام ١٩٩١ إلى (١٥,٤) مليون دونم عام ١٩٩٢[١٠] .

لقد أخذت المساحة المزروعة بالقمح بالزيادة بدءاً من عام ١٩٩٧، فكان أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٠، إذ بلغت المساحة المزروعة (١,٠٧٧,٠٢٥) هكتار منها (٧٢٢,٨٥٠) هكتار أراضي مروية و (٣٥٤,١٧٥) هكتار أراضي ديميه في حين بلغ أدنى مستوى للمساحة المزروعة (١,٧١٣,٧٢٥) هكتار عام ٢٠٠٣ منها (٩٠٣,٠٢٥) هكتار أراضي مروية و (٨١٠,٧٠٠) هكتار أراضي ديميه، ثم عادت لتنخفض لتبلغ (١,٢٦٢,٤٢٥) هكتار، وتشير البيانات المتاحة في جدول (١) إن المساحة المزروعة بمحصول القمح سجلت تذبذباً خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٩، تكرس بالتناقص في المساحة عام ٢٠٠٩ .

فبعد ما بلغت (١٢,٤٪) عام ٢٠٠٣، عادت لتنخفض إلى (١١,٤٪) عام ٢٠٠٩ (شكل١) ويلاحظ أيضاً انخفاض مساحه الأراضي الديميه المزروعة بالقمح مما افقد القطر كميات من الإنتاج كان يعول عليها في تلبية الاستهلاك المحلي، فقد بلغت نسبتها (٤٣٪) من جملة الأراضي المزروعة بالقمح عام ١٩٩٧ انخفضت لتبلغ (٣١,٥٪) عام ٢٠٠٩، ويعود ذلك إلى الجفاف الذي حل بالمنطقة وخروج الكثير من الأراضي الزراعية [*] في المحافظات التي تعتمد على الإمطار عن الزراعة، ويقابلها في الجانب الأخر تذبذب وانخفاض مساحة

الأراضي المروية بسبب شحه الموارد المائية وتخلف أساليب الزراعة، وعدم إتباع الطرق الحديثة في العمليات الزراعية بجميع مراحلها .

جدول (١)

تطوّر إنتاج القمح والمساحة المزروعة ومعدل الغلة للفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٩)

السنة	المساحة المزروعة			كمية الإنتاج/ (طن بالطن)			معدل الغلة / كغم/ هكتار			معدل الغلة كغم /الدونم
	الأراضي المروية	الأراضي الديمة	مجموع المساحة	الأراضي المروية	الأراضي الديمة	مجموع الإنتاج	الأراضي المروية	الأراضي الديمة	معدل الغلة	
١٩٩٧	٧٨٣٠٢٥	٥٩١٦٠٠	١٣٧٤٦٢٥	٧٠٢٢٠٠	٢٤٤٥٠٠	٩٤٦٧٠٠	٨٩٦	٤١٢	٦٥٤	١٧٢
١٩٩٨	٧٦٣٥٠٠	٦٨٢٠٠٠	١٤٤٥٥٠٠	٩٨٨٩٠٠	٤٨٦٠٠٠	١٤٧٤٩٠٠	١٢٩٢	٧١٢	١٠٠٢	٢٥٥
١٩٩٩	٨١٩٤٧٥	٦٦٨٢٠٠	١٤٨٧٦٧٥	١٠٩٣٤٠٠	٨٢٠٠	١١٠١٦٠٠	١٣٣٢	١٢	٦٧٢	١٨٥
٢٠٠٠	٧٢٢٨٥٠	٣٥٤١٧٥	١٠٧٧٠٢٥	١٠٠٦٦٠٠	٣٣٧٠٠	١٠٤٠٣٠٠	١٣٩٢	٩٢	٧٤٢	٢٤١
٢٠٠١	٧٤٨٥٢٥	٥٥٥٩٥٠	١٣٠٤٤٧٥	١٢٩٦٠٠٠	٩٢٣٤٠٠	٢٢١٩٤٠٠	١٧٢٨	١٦٦٠	١٦٩٤	٤٢٥
٢٠٠٢	٧٨٩٦٢٥	٨٥٩١٠٠	١٦٤٨٧٢٥	١٦٠٠١٠٠	٩٨٩٤٠٠	٢٥٨٩٥٠٠	٢٠٢٤	١١٤٨	١٥٨٦	٣٩٢

٢٠٠٣	٩٠٣٠٢٥	٨١٠٧٠٠	١٧١٣٧٢٥	١٦٨٢١٠٠	٦٤٧١٠٠	٢٣٢٩٢٠٠	١٨٦٤	٨٠٠	١٣٣٢	٣٤٠
٢٠٠٤	٨٤٩٥٧٥	٦٩٠٢٢٥	١٥٣٩٨٠٠	١٣٠٨٤٠٠	٥٢٣٧٠٠	١٨٣٢١٠٠	١٥٤٠	٧٥٦	١١٤٨	٢٩٧
٢٠٠٥	٩٤٦٩٠٠	٦٥٥٧٧٥	١٦٠٢٦٧٥	١٨١٩٠٠٠	٨٠٩٤٠٠	٢٢٢٨٤٠٠	١٩٢٠	٦٢٤	١٢٧٢	٣٤٧
٢٠٠٦	٩٨٥٧٢٥١	٥٢٧٨٠٠	١٥١٣٥٢٥	١٧٩٩٩٠٠	٤٨٦٨٠٠	٢٢٨٦٣٠٠	١٨٢٤	٩٢٠	١٣٧٢	٣٧٧
٢٠٠٧	١٠٠٧٢٧٥	٥٦٢٦٠٠	١٥٦٩٨٧٥	١٨٣٣٠٠٠	٣٦٩٨٠٠	٢٢٠٢٨٠٠	١٨١٦	٦٥٦	١٢٣٦	٣٥٠
٢٠٠٨	٩٧٧٤٥٠	٤٥٧٨٢٥	١٤٣٥٢٧٥	١٠٢٦٤٠٠	٢٢٨٥٠٠	١٢٥٤٩٠٠	-	-	-	٢١٨
٢٠٠٩	٨٦٤٦٥٠	٣٩٧٧٥٠	١٢٦٢٤٠٠	١٣٤٧٥٠٠	٣٤٢٨٦٠٠	١٦٩٠٤٠٠	١٥٦٨	١٢١٠	١٢١٠	٣٣٥

المصدر: ١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧، جدول ٣/٢، ص٦٧

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير

التوقعات الأولية لمحصولي الحنطة والشعير لسنتي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ ص٧ .

خارطة (١)

متوسط إنتاج القمح في العراق ٢٠٠٧- ٢٠٠٨- ٢٠٠٩

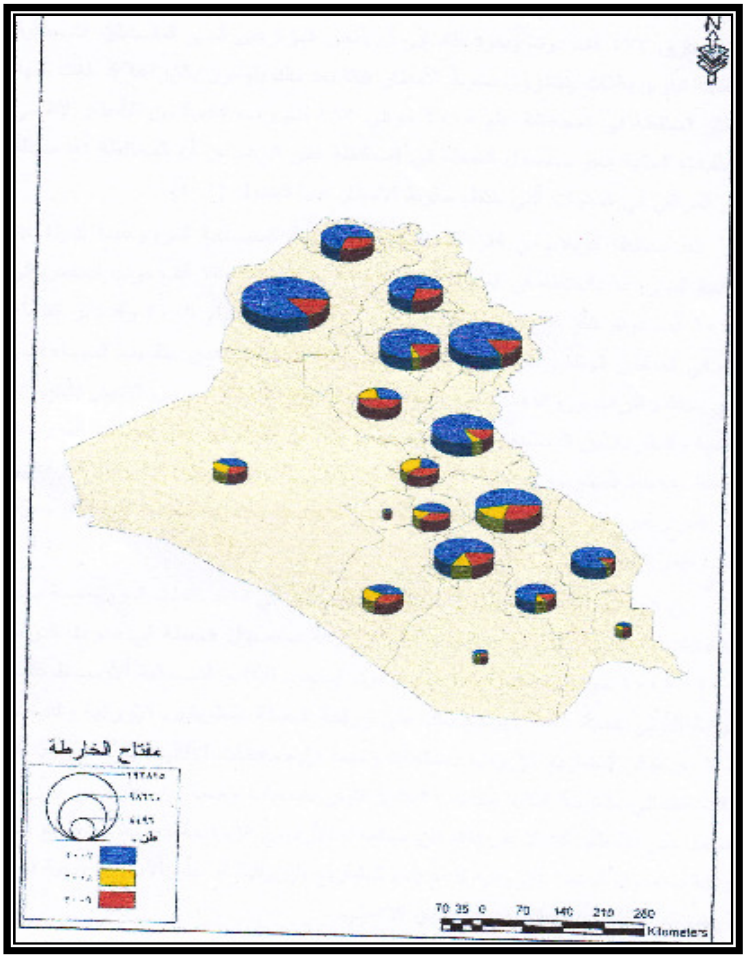

المصدر: طلعت محمد طاهر عمر البوتاني، الإمكانات الجغرافية لتحقيق الأمن الغذائي في العراق، أطروحة دكتوراه في الجغرافية السياسية، جامعة الموصل/ كلية التربية، ٢٠١١، ص١٠٦ .

شكل (١)

المساحة المزروعة بالقمح للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٩

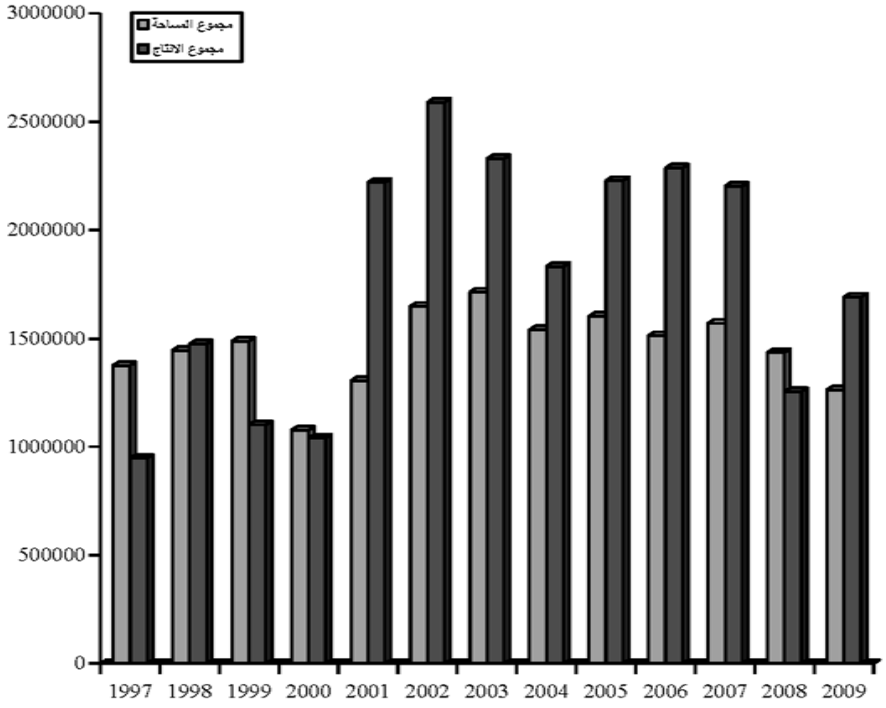

المصدر: بالاعتماد على جدول (١) .

إما إنتاج القمح فقد زاد بين فترة الدراسة من (٩٤٦٧٧٠٠) طن عام ١٩٩٧ ليبلغ ١,٦٩٠,٤٠٠طن عام ٢٠٠٩ ، أي نسبة زيادة قدرها (٧٨٪) وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أنها لا تتلائم مع حجم السكان الذي كان ينمو بمعدل (٣,٢) لنفس المدة المذكورة أعلاه .

ويتضح من الجدول السابق إن إنتاجية القمح ارتفعت عام ١٩٩٧ من (١٧٢) كغم/ دونم أي (٦٥٤ كغم / هكتار) لتصل إلى ٣٣٥ كغم / دونم (١٢١٠ كغم/ هكتار) لعام ٢٠٠٩، لكنها ما تزال منخفضة عند مقارنتها بالمتوسط العالمي وبعض الدول العربية جدول (٢) فالمعدل العالمي يفوقها بمقدار ثلاثة

إضعاف، وكذلك الحال سوريا، إما تركيا فتفوق الإنتاجية في العراق بمقدار ضعفين، مما يشير إلى مدى تخلف الغلة في العراق عن الأقطار الأخرى، وهو ما يعكس تخلف الأساليب الزراعية وبدائيتها. الأمر الذي أثر على نسب الاكتفاء الذاتي من القمح واتساع الفجوة القمحية، لذا هناك ضرورة لرفع معدل الغلة للهكتار إلى أكثر من (١٠٠٪) من واقعها الحالي كي تسد جزء من الفجوة(*)، وإذا بقيت بهذا الانخفاض فان إضرارها ستكون مؤثرة على الاقتصاد والمواطن العراقي .

جدول (٢)

إنتاجية القمح في العراق مقارنة بإنتاجية بعض دول العالم (كغم/هكتار)

الدولة	العراق	سوريا	الجزائر	المغرب	بريطانيا	تركيا	إيران	آسيا	أوربا	العالم
معدل الإنتاجية/ هكتار للمدة ١٩٩٥- ١٩٩٧	٧٤٩	٢٢٦٢	٩٨٤	١١٠٨	٧٧٨١	١٩٥٣	١٦٧٨	٢٤٥٤	٣١٢٢	٢٥٦٥

المصدر: باسم حازم ألبدري، تحليل اقتصادي لدور بعض الحبوب الرئيسية في الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الزراعة، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٨٧.

من جدول رقم (٣) ، يظهر إن إنتاج القمح لا يتوزع بشكل متكافئ في جميع محافظات العراق، فقد سجلت بعض المحافظات انخفاضا في إنتاجها المحلي وهي في الغالب المحافظات التي تقع ضمن الصحراء الغربية والمناطق

الجنوبية من القطر وهي (الانبار، النجف، المثنى، ذي قار، كربلاء) في حين كان إنتاج بعض المحافظات الأعلى وهي (نينوى، كركوك، واسط، ديالى، ميسان، القادسية) وعلى العموم فان الكمية المنتجة من القمح تعد منخفضة مما يدفع الدولة على الاستيراد أو لتلبية الطلب الاستهلاكي لان الإنتاج المحلي غير كافي وهو لا يشكل أكثر من ثلث الكميات المعروضة من القمح.

جدول (٣)

إنتاج القمح في العراق ما عدا محافظات كردستان للمدة ٢٠٠٢- ٢٠٠٩/ طن

المحافظة / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	النسبة المئوية لعام ٢٠٠٩ ٪
نينوى	٩٥٤٠٨٤	٦١٦٥٠٩	٣٠٧٠٤	٣٧٨١٦٤	٣٥٠٨٠٦	٣٢٠٤٢٠	١٥٩٩٦	٣٩٧٠٧٥	٢٣,٤
كركوك	٣٥٢١٩٣	٤٤٥٤١٦	٢٣٦٦٧٣	٣٤٢٧٠٣	٢٤٠٧١٨	٢٨٩٠٨٤	١٦٦٨٢٢	١٩٨٠١٨	١١,٧
ديالى	١٣٥٤١٨	١٧٧٣٩٨	١٣٣٥٨٧	٢٢٠٤٩٠	٢٥٧٩٧٩	٢٣٣٠٠٧	١٤٩١٧٧	٥٩٣٩٣	٣,٥١

الانبار	٦٦٩٩٧	٨٣٥٨٣	بغداد	٧٦٢٣٦	بابل	١٣٧٢٥٨	٦٠٨٢٩	كربلاء	١٢٦٣٢	٧٥٢٢	٩١٣٦	٣٨٣٢	٤١٠٨٢٥	٢٨٢١٨٧	واسط	٣٠٧٠٥٧	٣٠٦٣٨٦	١٤١٠٩٨	صلاح الدين	١٩٧٢٧٠	١٤٤٠٢٩	٨٠٩٦٤	النجف	٥٤٠٤٥	٧٧٩٤٨	١١٤٢٧٥	١٢٢٦٨٥	١٠٧١٠٥	١٣٥٢٧٦	٨٥٢٥٤	٩٣٣١٠	٥,٥١	٦,٤٧	١٠٩٤٩٤	٦٣٨٠٥	١٤٨٤٦٦	٢٣٧٨٦٦	٢٠٨٦٨٣	١٤٥٧٤٣	١٣٨٢٩٧	١٢٤٩٥٩	القادسية	٨,٦٤	١٤٦١٠٩	١٤٢٨٩٤	٢٣٨٥٢٤	٢٣٧٨٦٦	٢٠٨٦٨٣	١٤٥٧٤٣	١٣٨٢٩٧	١٢٤٩٥٩	٦٢٦١	المثنى	١,١٢	١٩٠٨٨	٧١١٥	١٤١٠٨	١٤٧٧٢	١٣١٣٤	١٩٦٦٤	١٥٥٦٦	٦٢٦١
	٣,٥٨	٦٠٥٣٦	٥٧٤٠١	٧٩٦٧٩	٧٦٥٩٠	٣٧٩٩٦	٥٢٧٩٦	٦٣٩١١	٦٦٩٩٧		٥,٥٩	٩٤٥٥٦	٩٦٢٧١	٨٠٦٣٩	٩٥٠٠٦	٩٧١٤٦	٦٣٣٣٦	٦٠٨٢٩	٨٣٥٨٣		٧,١١	١٢٠٢٢٥	١٠٢٧٢٧	٩٩٩٣٩	٩٢٧٦٥	٩٣٣٧٠	٥١٤٢٦	١٣٧٢٥٨	٧٦٢٣٦		٠,٤٤	٧٥٤٥	٣٩٤٢	٤٥٦٢	٥٠٦٤	٣٨٣٢	٩١٣٦	٧٥٢٢	١٢٦٣٢		١٤,٢	٢٤١٦٢٠	٢٠٤٩٢٥	٣١٢٠٥٤	٢٨٨٤٤٧	٤١٠٨٢٥	٢٨٢١٨٧	٣٠٦٣٨٦	٣٠٧٠٥٧		٦,٤٧	١٠٩٤٩٤	٦٣٨٠٥	١٤٨٤٦٦	١٢٢٦٨٥	١١٤٢٧٥	٨٨٣٧٧	١٤١٠٩٨	١٩٧٢٧٠		٥,٥١	٩٣٣١٠	٨٥٢٥٤	١٣٥٢٧٦	١٠٧١٠٥	٧٧٩٤٨	٥٤٠٤٥	٨٠٩٦٤	١٤٤٠٢٩		٨,٦٤	١٤٦١٠٩	١٤٢٨٩٤	٢٣٨٥٢٤	٢٣٧٨٦٦	٢٠٨٦٨٣	١٤٥٧٤٣	١٣٨٢٩٧	١٢٤٩٥٩		١,١٢	١٩٠٨٨	٧١١٥	١٤١٠٨	١٤٧٧٢	١٣١٣٤	١٩٦٦٤	١٥٥٦٦	٦٢٦١	

ذي قار	٣٠٦٣٠	٣٧٢٤٥	٥٠١٦٧	٦٤٢٩٦	١٠٤٧٣١	١٠١٠٥٤	٧٥٥٢٥	٦٦٨٤٤	٣,٩٥
ميسان	٧٨٧٩٤	٧٩٧٠٩	٩٧٧٦٥	١٤٨١٤٧	١٢٥٣٦٤	١٢٣٥٧٥	٦٦٣٨٨	٥٦٥٥٢	٣,٣٤
البصرة	١٩٣٢٤	٢١٠٩	١٥٣٥٢	١٤٣٣٥٤	١٦٦٤١٣	٢٢٣٩١	١٦٧٣٣	٢٠٠٧٢	١,١٨
المجموع	٢٥٨٩٥٦٧	٢٣٢٩٢٩٨	١٢٩٧٢٥٤	٢٢٢٨٣٦٢	٢٢٨٦٣١١	٢٢٠٢٧٧٨	١٢٥٤٩٧٥	١٦٩٠٤٣٧	٪١٠٠

المصدر :

١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧، جدول ٣/٢، ص ٦٧ .

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير التوقعات الأولية لمحصولي الحنطة والشعير لسنتي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، ص٩ .

٣ـ استهلاك القمح في العراق للمدة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٩

يمثل الاستهلاك والاستفادة منه المرحلة الأخيرة للحبوب الغذائية، وهو يعد مقياس جيد لتحديد حجم الفجوة بين الإنتاج والطلب، وبالتالي تقدير الحاجة الحقيقة من الحبوب، وذلك بالاعتماد على نصيب الفرد الذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والسياسية، وغيرها من العوامل التي تتحكم في الكميات المتاحة من الغذاء، أو الكميات التي يستطيع أن يستهلكها الفرد في العام ولما كانت هذه العوامل متغيرة باستمرار فإن احتياجات الفرد من الغذاء أيضاً متغيرة [١١] .

وعند الإشارة إلى نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالقمح من اجل تحديد حجم المساحة المزروعة المنتجة للسكان بمعيار الهكتار الواحد للفرد الواحد، نجده يتذبذب سنوياً وذلك بحسب العلاقة بين معدل النمو السنوي للأراضي المزروعة بالحنطة نسبةً إلى المعدل السنوي لنمو السكان،فقد بلغ معدل النمو السنوي للأراضي المزروعة بالحنطة (- ٠,٦٢٪) للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٩ وهو معدل يقل كثيراً عن معدل نمو السكان السنوي والبالغ (٣,٢٪) للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٩، وهذا الأمر أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من (٠,٦٢) هكتار عام ١٩٩٧ ليصل إلى (٠,٤٠٪) هكتار عام ٢٠٠٩، مما يدل على تزايد أزمة الغذاء والسبب يعود إلى زيادة السكان بنسبة اكبر من زيادة حجم الرقعة المزروعة بالقمح جدول (٤) و(٥).

ويلاحظ أيضاً إن معدل نمو الإنتاج ينخفض كثيراً عن معدل نمو السكان، فعلى الرغم من ارتفاعه في معظم السنوات إلا انه ينخفض في نصف سنوات مدة الدراسة .

لقد بلغت الكميات المستهلكة [*] من القمح في العراق (٣٧,٩١٩) ألف طن عام ١٩٩٧ وأخذت بالزيادة تبعاً لزيادة السكان فبلغت (٥٤,١٧٣)

ألف طن عام ٢٠٠٩، وهي تفوق الكمية المنتجة، ففي الوقت الذي كانت نسبة مساهمة الإنتاج المحلي من الطلب الاستهلاكي البشري تشكل (٢٤,٩٪) عام ١٩٩٧، ارتفعت نسبتها لتبلغ عام ٢٠٠٩ (٣١,٢٠٪)، كما وبلغ إجمالي معدل مساهمة الإنتاج المحلي للاستهلاك خلال مده الدراسة ١٩٩٧- ٢٠٠٩ بحدود (٣٩,٠٣٪)، وتبعاً لذلك فأن الفجوة التي تمثل مقدار الحاجة من القمح التي من المفروض أن تسد الطلبات انخفضت من (٧٥,١٪) عام ١٩٩٧ لتصبح (٦٨,٨٪) عام ٢٠٠٩، جدول (٦).

وعلى الرغم من دور هذا الإنتاج في سد جزء من حجم الفجوة إلا أنها ما تزال مرتفعة جداً وهي تمثل مقدار الحاجة للاستيراد من الخارج الذي تكون له مخاطر شديدة، أي إن الدولة تكون بحاجة إلى (٣٧,٢٦٩) ألف طن من القمح لتسد الطلب عليه .

جدول (٤)

متوسط نصيب الفرد ومعدل النمو السنوي للأراضي المزروعة بالقمح قياساً بمعدل نمو السكان للمدة (١٩٩٧- ٢٠٠٩)

السنة	مساحة الأرض المزروعة بالقمح/ هكتار	❖ معدل النمو السنوي للأرض٪	❖ عدد سكان العراق ألف نسمة	❖ معدل نمو السكان السنوي٪	نصيب الفرد من الأرض المزروعة بالقمح/ هكتار	إنتاج القمح (١٠٠) طن	معدل نمو الإنتاج السنوي
١٩٩٧	١,٣٧٤,٦٢٥	٥,١٥	٢٢,٠٤٦,٢٤٤		٠,٠٦٢	٩٤٦٧	

١٩٩٨	١,٤٤٥,٥٠٠	٢,٩١	٢٢,٧٠٢,٢١١	٢,٩٧	٠,٠٦٣	١٤٧٤٩	٥٥,٧
١٩٩٩	١,٤٨٧,٦٧٥	٢٧,٦ -	٢٣,٣٨٢,٠٦٨	٢,٩٩	٠,٠٦٣	١١٠١٦	٢٥,٣ -
٢٠٠٠	١,٠٧٧,٠٢٥	٢١,١١	٢٤,٠٨٥,٧٨٤	٢,٩٩	٠,٠٤٤	١٠٤٠٣	٥,٥٦ -
٢٠٠١	١,٣٠٤,٤٧٥	٢٠,٨٧	٢٤,٨١٣,٣٦٥	٣,٠٠	٠,٠٥٢	٢٢١٩٤	١١٣,٣
٢٠٠٢	١,٦٤٨,٧٢٥	٣,٩٤	٢٥,٥٦٤,٨٣٥	٣,٠٢	٠,٠٦٣	٢٥٨٩٥	١٦,٦٧
٢٠٠٣	١,٧١٣,٧٢٥	١٠,١٤ -	٢٦,٣٤٠,٢٢٧	٣,٠٣	٠,٠٦٥	٢٣٢٩٢	١٠,٠٥ -
٢٠٠٤	١,٥٣٩,٨٠٠	٢,٠٤	٢٧,١٣٩,٥٨٥	٣,٠٣	٠,٠٥٦	١٨٣٢١	٢١,٣ -
٢٠٠٥	١,٦٠٢,٦٧٥	٥,٥٦ -	٢٧,٩٦٢,٩٦٨	٣,٠٣	٠,٠٥٧	٢٢٢٨٤	٢١,٦

٢٠٠٦	١,٥١٣,٥٢٥	٣,٧٢	٢٨,٨١٠,٤٤١	٣,٠٣	٠,٠٥٢	٢٢٨٦٣	٢,٦
٢٠٠٧	١,٥٦٩,٨٧٥	٨,٥٧ -	٢٩,٦٨٢,٠٨١	٣,٠٢	٠,٠٥٢	٢٢٠٢٨	٣,٦ -
٢٠٠٨	١,٤٣٥,٢٧٥	١٢,٠٤ -	٣٠,٥٧٧,٧٩٨	٣,٠١	٠,٠٤٦	١٢٥٤٩	٤٣,٣ -
٢٠٠٩	١,٢٦٢,٤٢٥		٣١,٤٩٦,٤٠٦	٣,٠٠	٠,٠٤٠	١٦٩٠٤	٣٤,٧
	معدل النمو للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٩	٨,١٦ -	معدل نمو السكان للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٩	٣,٢			
	معدل النمو للسنة الواحدة	٠,٦٢ -					

المصدر: بالاعتماد على :

١- جدول رقم ١ .

٢- ❖ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء تقديرات سكان العراق لعام ٢٠٠٥، بيانات غير منشورة، مطبوعة بالكومبيوتر، بدون صفحات .

❖❖ تم احتساب معدل النمو باستخدام المعادلة الآتية :

حيث إن: ك١ = حجم السكان في السنة التالية .

ز= ك١- ك٠ ×١٠٠ ك٠ = حجم السكان في السنة السابقة .

ك٠ ز = نسبة الزيادة .

المصدر: د. عبد الحسين زيني، الإحصاء السكاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠، ص١٦٢ .

جدول (٥)

التوزيع الجغرافي للمساحات المزروعة والإنتاج المخمن والمسوق والغلة لمحصول القمح في العراق

المحافظة	٢٠٠٧			٢٠٠٨			٢٠٠٩		
	المساحة المزروعة (دونم)	الإنتاج المخمن (طن)	الغلة (دونم) كغم	المساحة المزروعة (دونم)	الإنتاج المسوق فعلاً (طن)	الغلة (دونم) كغم	المساحة المزروعة (دونم)	الإنتاج المسوق فعلاً (طن)	الغلة (دونم) كغم
اربيل	٥٢٧٤٨٠	١٨٨١١٨	٣٥٠	٧١٥١٩٠	٥	-	٧١٥١٩٠	٧٣٨٩٧	٢٧٠
دهوك	٤٨١٢٥٠	١٨٢٨٧٥	٣٨٠	٤٤٦٨٦٣	٣٩٣	-	٦١٥٤٥٢	٨٣٢٠٩	٣١٠
السليمانية	١٠٥٦٢٧٠	٣٥٢٤٢٣	٣١٥	٤٩٢٢٠٠	١٥٠٢٨	٣٠	٤٩٢٢٠٠	٦٢١٧٧	٢٥٠
الإقليم الشمالي	٢,٠٦٥,٠٠	٧٢٣٤١٦	٣٤٨	١,٦٥٤,٢٥٣	١٥٤٢٦	٩	١,٨٢٢,٨٤٢	٢١٩٢٨٣	٢٧٦

نينوى	1957228	٥٠٠٨٠٦	٢٥٥	١٦٤٥١٦٠	١١٤	-	١٤٨٤٠١٤	٧٧٥٥٥	١٢٦
كركوك	٥٦٤٩٠٢	٢٤٠٧١٨	٤٢٦	٦٨٧٥٠٨	١٨٨٠٣	٢٧	٦٦٩٤١٧	٥٣٩٢١	٤٠١
صلاح الدين	٤٣١٦١٩	١٢٢٦٨٥	٢٨٤	٣٠٨٩٠٤	٩٢٩٤١	٣٠٠	٣٧١٨٥٩	٢٠٣٦٤٣	٣٥١
إقليم الشمالية الأوسط	٢,٩٥٣,٧٤٩	٨٦٤٢٠٩	٣٢١	٢,٦٤١,٥٧٢	١١١,٨٥٨	٤٢	٢,٥٢٥,٢٩٠	٣٣٥١١٩	٢٩٢
بغداد	٢٣٧٧٩٨	٩٥٠٠٦	٣٩٩	٢٤٦٤٢٦	١٤٨٣٨٠	٦٠٢	٢٣٠٩٦٦	١٥٧٩٤٩	٣٨٨
ديالى	٤٥٣١٩٧	٢٥٧٩٧٩	٥٦٩	٣٤٤٤٢٩	٢١٩٤٤	٦٣	١١٣٩٥٨	٣٥٢٢٦	٧٥١
الأنبار	٢٢٢٠٠٠	٧٦٥٩٠	٢٤٥	٢١٣٨٦٢	٤٧٨٩٥	٢٢٣	١٩٠٤٠٠	٥٣٣٨٤	٢٨٣
واسط	٦٢٩٥٥٥	٢٨٨٤٤٧	٤٥٨	٦٤٩٧٦٨	٩٧٩٩١	١٥٠	٥٣٤٥٢٣	١٥٣٥٤٣	٤٥٠
بابل	٢٧٢٥١٣	٩٢٧٦٥	٣٤٠	٢٩٩٦٥٦	٢٩٥١٥	٩٨	٢٦٦٤١٩	٧٥٢٩٤	٥١٩
كربلاء	١٦٠٩٩	٥٠٦٣	٣١٤	١٠٤٧١	٢٧٠٥	٢٥٨	١٥٠٤٦	٥٧٢١	٤٥٠

الإقليم الأوسط	١,٨٣١,١٦٢	٨١٥٨٥٠	٣٨٧	١,٧٦٤,٦١٢	٣٤٨,٤٣٠	١٩٧	١,٣٥١,٣١٢	٤٨١,١١٦	٢٧٣
ذي قار	٢٤٣٣٦٤	١٠٤٧٣١	٤٣٠	٢٥٥٦٢٨	١٨١٥٢	٧١	٢٢٢٨١٠	١٨٥٩٥	٣٥٢
القادسية	٣٧٨٥٣٦	٢٣٧٨٦٧	٦٢٨	٤٣٦٩٥٢	٥٦٥٤٠	١٢٩	٣٨٨٨٥٠	٦٨٧٧٦	٥٥٥
ميسان	٣٤٨٧٧٣	١٢٥٣٦٤	٣٥٩	٣٢٩٣٢٩	٥٢٥٦	١٥	٢١٩٠٩٨	١١٤١٤	٣٢٣
النجف	١٨١٦٠٢	١٠٧١٠٤	٢٨٩	١٩٥٠٧٢	٥٩٥٢٦	٣٠	١٩٥٠٨٣	٨٥٧٢١	٤٦٠
المثنى	٤٨٢٤٦	١٤٧٧٢	٣٠٦	٥٠٥٧٤	٤٤٦٣	٨٨	٨١٩٦٠	٦٨٥٧	٢٨٣
البصرة	٦٨٦٧١	١٦٤١٣	٢٣٩	٦٧٤٢٣	٩٠٣١	١٣٣	٦٥٣٥٠	٩٧٧٣	٣٠٠
إقليم الجنوب	١,٢٦٩,١٩٢	٦٠٦٢٥١	٣٧٥	١,٣٣٤,٩٧٨	١٥٢,٩٦٨	١١٤	١,١٧٣,١٥١	٢٠١١٣٦	٣٧٨
العراق	٨,١١٩,١٠٣	٣٠٠٩٧٢٦	٣٥٧	٧,٣٩٥,٤١٥	٦٢٨,٦٨١	٨٥	٦,٨٧٢,٥٩٥	١,٢٣٦٦٥٤	٣٠٤

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية، الإحصاء

الزراعي، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

٢- وزارة التجارة، الشركة العامة لتجارة الحبوب، موقف تسويق الحنطة، عام ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، بيانات غير منشورة.

٣- إقليم كردستان العراق، وزارة الزراعة، التخطيط والمتابعة، التقرير الـ ٢٠٠٧- ٢٠٠٨- ٢٠٠٩.

جدول (٦)

حجم الاستهلاك البشري للقمح ومقدار الفجوة في العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٩)

السنة	كمية الإنتاج (١٠٠ طن)	عدد السكان (مليون نسمة)	❖ جملة الاستهلاك البشري للقمح (١٠٠ طن)	نسبة مساهمة الإنتاج من الاستهلاك ٪	❖❖حجم العجز (١٠٠ طن)	❖❖❖ نسبة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ٪
١٩٩٧	٩٤٦٧	٢٢٠٤٦٢٤٤	٣٧٩١٩	٢٤.٩	٢٨٤٥٢	٧٥.١
١٩٩٨	١٤٧٤٩	٢٢٧٠٢٢١١	٣٩٠٤٧	٣٧.٧	٢٤٢٩٨	٦٢.٣
١٩٩٩	١١٠١٦	٢٤٣٨٢٠٦٨	٤٠٢١٧	٢٧.٣	٢٩٢٠١	٧٢.٧
٢٠٠٠	١٠٤٠٣٠	٢٤٠٨٥٧٨٤	٤١٤٢٧	٢٥.١١	٣١٠٢٤	٧٤.٨٩

٢٠٠١	٢٢١٩٤	٢٤٨٦٢٣٦٥	٧٢٦٧٨	٥٢,٠٠	٢٠٤٨٤	٤٨
٢٠٠٢	٢٥٨٩٥	٢٥٥٦٤٨٣٥	٤٣٩٧١	٥٨,٨٩	١٨٠٧٦	٤١,١١
٢٠٠٣	٢٣٢٩٢	٢٦٣٤٠٢٢٧	٤٥٣٠٥	٥١,٤١	٢٢٠١٣	٤٨,٥٩
٢٠٠٤	١٨٣٢١	٢٧١٣٩٥٨٥	٤٦٦٨٠	٣٩,٢٤	٢٨٣٥٩	٦٠,٧٦
٢٠٠٥	٢٢٢٨٤	٢٧٩٦٢٩٦٨	٤٨٠٩٦	٤٦,٣٣	٢٥٨١٢	٥٣,٦٧
٢٠٠٦	٢٢٨٦٣	٢٨٨١٠٤٤١	٤٩٥٥٣	٤٦,١٣	٢٦٦٩٠	٥٣,٨٧
٢٠٠٧	٢٢٠٢٨	٢٩٦٨٢٠٨١	٠٥٣٠٥١	٤٣,١٤	٢٩٠٢٥	٥٦,٨٦

٢٠٠٨	١٢٥٤٩	٣٠٥٧٧٧٩٨	٥٢٥٩٣	٢٣,٨٦	٤٠٠٤٤	٧٦,١٤
٢٠٠٩	١٦٩٠٤	٣١٤٩٦٤٠٦	٥٤١٧٣	٣١,٢٠	٣٧٢٦٩	٦٨,٨
				٪٣٩,٠٣		٪٦٠,٩٧

❖ تم اعتماد معيار ١٧٢ كغم للفرد الواحد كمعدل استهلاك سنوي للقمح، انظر: د. عباس فاضل السعدي، الأمن ألغدائي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد، ١٩٩٠، ص٦٧ .

❖❖ حجم العجز للاستهلاك البشري = جملة الاستهلاك البشري - إجمالي الإنتاج .

❖❖❖ نسبة الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج = (حجم العجز ÷ جملة الاستهلاك) × ١٠٠ .

٤ـ التوقعات المستقبلية لإنتاج القمح في العراق للفترة ٢٠١٣ـ ٢٠٢٠

تعد دراسة مستقبل إنتاج واستهلاك الحبوب من الجوانب المهمة في تقييم حالة الأمن الغذائي للبلد، فعن طريقها يمكن معرفة كمية الاحتياجات المستقبلية من الحبوب وبالتالي برمجه الإنتاج وفقاً للحاجة الاستهلاكية ومقدار نمو الطلب المتعلق بأذواق المستهلكين ومن ثم تحديد الفجوة الحبوبية، ومقدار الكمية الواجب استيرادها أو زراعتها .

لقد اعتمدت التوقعات معدل نمو سكاني يبلغ (٣٪) حتى عام ٢٠٢٠،

وهو اقل من معدل نمو السكان للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٩ والبالغ (٣,٢) ، واعتمدت سنة ٢٠٠٩ كسنة أساس لقياس إحجام السكان المستقبلية وكما في جدول (٧). ومن خلال الجدول يظهر إن مجموع الطلب الاستهلاكي للقمح وهو مرتبط بإعداد السكان بلغ ما يقارب (٦,٤٢٤,٨١٧) طن عام ٢٠٢٠، وذلك باعتماد معدل استهلاك بشري ما يقارب (١٧٢كغم/ للفرد)، وهو يعد كافي نظرنا لا سيما في ظل الأسعار المرتفعة للقمح والأزمة العالمية وتوقعات انخفاض الإنتاج، كما وان هذا المعدل يفوق معدل حصة الفرد من الإنتاج المتحقق عام ٢٠٠٩، والبالغة (١٨,٦٠٠ كغم/ للفرد) الذي يعكس تدهور العلاقة بين كمية الإنتاج وعدد السكان .

وتبعاً لمقدار إعداد السكان ومعدل (غلة ١١٥٦كغم/ هكتار) أي ما يعادل (٢٨٩كغم/ دونم) المتحققة للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٩ بلغت المساحة المطلوبة لزراعة القمح (٥,٥٥٧,٨٠٠) هكتار من اجل تلبية الاستهلاك لعام ٢٠٢٠، وهي مساحة كبيرة في ظل انخفاض كمية الموارد المائية(*) وتخلف الأساليب الزراعية، فقد شكلت نسبة (٥٠,٥٪) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق والبالغة (١١,٥ مليون دونم). لذلك يتطلب الأمر رفع الإنتاجية الزراعية (غله الدونم) بمقدار الضعف عما هو عليه لمعدلها للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٩)، والذي يجب أن يكون (٢٣٠٠كغم/ هكتار) أو ما يقارب (٥٧٥كغم/ دونم) وهذا المعدل هو مقارب للمعدل الذي اعتمدته وزارة الزراعة للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٣، إثناء فترة الحصار الاقتصادي، كمعدل لإنتاجية الدونم والبالغ (٥٠٠ كغم / دونم). وعند إتباع هذا المعدل ستكون المساحة المتوقع زراعتها بالقمح عام ٢٠٢٠ قد انخفضت إلى (٢,٧٩٣,٣٩٨) هكتار أي ما يقارب (٢٥,٣٩٪) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهي مساحة مقبولة جداً للموازنة في زراعة المحاصيل الأخرى كالخضر، الأعلاف، البساتين، الحبوب الأخرى .

أن تحديد الكمية المطلوبة للاستهلاك مكنتنا من تحديد حجم الفجوة القمحية، فقد بلغت (٤,٧٣٤,٤١٧) طن عام ٢٠٢٠، وهو الذي يعوض بالاستيراد، إما إذا اعتمدنا على الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، فيجب زيادة الإنتاج بما يقارب (٢٦٠٪) كي نتمكن من تحقيق كفاية تامة دون الحاجة للاستيراد من الخارج .

جدول (٧)

أعداد السكان المتوقعة وكمية الاستهلاك المحلي والفجوة القمحية للفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٠) في العراق

السنة	(١) عدد السكان المتوقع	(٢) إجمالي الطلب البشري المتوقع	(٣) المساحة المطلوب زراعتها المتوقعة/ هكتار	(٤) المساحة المطلوب زراعتها المتوقعة/ هكتار	(٥) الفجوة بين إنتاج ٢٠٠٩ والطلب لسنوات التوقع	(٦) نسبة زيادة الإنتاج المطلوبة عن عام ٢٠٠٩
٢٠١٣	٣٣,٤٤٦,٢٣٢	٥,٧٥٢,٧٥١	٤,٩٧٦,٤٢٨	٢,٥٠١,١٩٦	-٤٠٦٢٣٥١	٢٤٠٪
٢٠١٧	٣٥,٣٩٨,٦٧٨	٦,٠٨٨,٥٧٢	٥,٢٦٦,٩٣١	٢,٦٤٧,٢٠٥	-٤٣٩٨١٧٢	٢٦٠٪

٢٠٢٠	٣٧,٣٥٣,٥٨٨	٦,٤٢٤,٨١٧	٥,٥٥٧,٨٠٠	٢,٧٩٣,٣٩٨	٤٧٣٤٤١٧ -	٪٢٦٠

المصدر: ١- استخرج عدد السكان لسنوات التنبؤ باستخدام المعادلة الآتية :

Lnp1=l n po + rn

حيث إن :

lnp1 = لوغاريتم سنة المقارنة

lnpo = لوغاريتم سنة الأساس

r = معدل النمو

n = الفترة الزمنية بين التعدادين

-United Nation, Demographic statistical year book for 1984. p .25.

٢- استخرج إجمالي الطلب البشري المتوقع من خلال ضرب عدد السكان المتوقع × معدل الاستهلاك البشري البالغ (١٧٢) كغم/ للفرد .

٣- استخرجت المساحة المطلوب زراعتها من خلال ضرب عدد السكان المتوقع لكل سنة × معدل غلة (١١٥٦) كغم/هكتار .

٤- استخرجت المساحة المطلوب زراعتها من خلال ضرب عدد السكان المتوقع لكل سنة × معدل غلة (٢٣٠٠) كغم/هكتار .

٥- استخرج من خلال طرح إنتاج ٢٠٠٩ - الإنتاج لكل سنة توقع .

٦- استخرج من خلال :

$$\frac{\text{مقدار الفجوة لكل عام}}{\text{إنتاج عام ٢٠٠٩ (السنة الأساس)}} \times ١٠٠$$

النتائج

١- قصور الإنتاج الغذائي عن تلبية الاحتياجات الغذائية الرئيسية خاصة الحبوب ومنها القمح الذي تراجع إنتاجه وانخفاض في نسب الاكتفاء الذاتي من المحصول .

٢- انخفاض في غلة الدونم الواحد في القمح إذ أنها لن تتمكن من تلبية خطة التنمية المستهدفة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٥ والتي بلغت (١,٥٪) من أصل معدل النمو المستهدف البالغ (٥٪ و ٧,٥٪) ١٩٦٥- ١٩٨٥ .

٣- تذبذب إنتاج الدونم من القمح من (٢٥٠ كغم/ دونم) عام ١٩٩٠ إلى (١٤٦ كغم/ دونم) عام ١٩٩١. والأخطر من ذلك انخفاض في إنتاج الحبوب بنحو (٢٠٪) عام ١٩٩٢ رغم زيادة المساحة المزروعة من (١٣,٣) مليون دونم عام ١٩٩١ إلى (١٥,٤) مليون دونم عام ١٩٩٢ .

٤- لقد وصلت المساحة المزروعة بالقمح أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٠ إذ بلغت (١,٠٧٧,٠٢٥) هكتار منها (٧٢٢,٨٥٠) هكتار أراضي مروية و (٣٥٤,١٧٥) هكتار أراضي ديمية في حين بلغ أدنى مستوى للمساحة المزروعة (١,٧١٣,٧٢٥) هكتار عام ٢٠٠٣ ثم إن المساحة المزروعة بالقمح سجلت تذبذباً خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٩ تكرس بالتناقض في المساحة عام ٢٠٠٩. فبعدما بلغت (١٢,٤٪) من جملة الأراضي الصالحة للزراعة عام ١٩٩٧، ارتفعت لتبلغ (١٥,٥٪) عام ٢٠٠٣ ثم عادت لتنخفض لتبلغ (١١,٤٪) عام ٢٠٠٩ .

٥- عند مقارنة إنتاج القمح بالعراق مع إنتاج الدول المجاورة والعالم فأن المعدل العالمي يتفوق على إنتاج العراق بثلاثة أضعاف والدول المجاورة خاصة سوريا وتركيا تتفوق عليه بمقدار ضعفين .

٦- لا يتوزع القمح بشكل متكافئ في جميع محافظات العراق فقد سجلت

بعض المحافظات انخفاضاً في إنتاجه المحلي وهي التي تقع ضمن الصحراء الغربية والجنوبية من العراق(الانبار، النجف، المثنى، البصرة، ذي قار، كربلاء). في حين كانت محافظات (نينوى، كركوك، واسط، ديالى، ميسان، القادسية) الأعلى .

٧- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالقمح مع زيادة في استهلاك السكان في القمح وتبعاً لذلك فأن الفجوة التي تمثل مقدار الحاجة من القمح التي من المفروض أن تسد الطلب انخفضت من (٧٥,١٪) عام ١٩٩٧ لتصبح (٦٨,٨٪) عام ٢٠٠٩

مصادرالبحث

١- عبد الغفور إبراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص٤١ .

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، نظم البحوث الزراعية في جمهورية العراق ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ١٩٩٢ ، ص١٦ .

٣- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢٦ .

٤- المصدر نفسه ، ص٢٦ - ٢٧ .

5 United Nation , world food & Agriculture organization , w .f .p , crop food supply and nutrition Assessment mission to Iraq , 23 September , 2003 .

٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للسكان لعام ٢٠٠٧ .

7 United Nation , world food & Agriculture organization , crop prospect and food situation no .2 , April , 2008 .

٨- عبد الغفور إبراهيم احمد ، مصدر سابق ، ص١٧٦ .

٩- د. نزار دياب عساف ، واقع الإنتاجية الزراعية في العراق وسبل الارتقاء بها ، من إعمال المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ، ٢٠٠١ ، ص٢٢٧ .

١٠- المصدر نفسه ، ص٢٢٨ .

١١- د. فايز محمد العيسوي ، تزايد السكان وفجوة الغذاء في الجمهورية العربية اليمنية ، بحوث الندوة الأولى (الجغرافية والمجتمع) لقسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٠، ص١٨٧ .
١٢- طلعت محمد طاهر عمر البوتاني، الإمكانات الجغرافية لتحقيق الأمن الغذائي في العراق، أطروحة دكتوراه/ الجغرافية السياسية، جامعة الموصل/ كلية التربية، ٢٠١١ .

هوامش البحث

(١) عطا الله سليمان الحديثي، استثمار الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٩٥ ؛ انظر أيضاً د. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مشكلة الغذاء في العراق من وجهة نظر اقتصادية، دار زهران، عمان- الأردن، ٢٠٠٨ .

(٢) الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق، ٢٠٠٩ .

(٣) د. عباس فاضل السعدي، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٤ ؛ انظر أيضاً: سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩ .

(٤) محمود محمد عبدة، العلاقة بين كمية الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية وبين الإنفاق الاستهلاكي، دراسة رقم (١)، وزارة الاقتصاد، بغداد، ١٩٧٥ .

(٥) مجيد حميد شهاب، الدور الإقليمي في تركيا في الترتيبات الأمنية الجديدة، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٩٨ ؛ انظر أيضاً: أحمد عمر الراوي، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة التركية وتأثيرها في الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ١٩٩٩

- انظر: عطا الله سليمان الحديثي، استثمار الموارد الطبيعية لتحقيق الامن الغذائي في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب - جامعة بغداد، ١٩٩٥ ؛ انظر أيضاً د. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مشكلة الغذاء في العراق من وجهة نظر اقتصادية، دار زهران، عمان- الاردن، ٢٠٠٨ .
- انظر: الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق، ٢٠٠٩ .

- انظر: د. عباس فاضل السعدي، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٤ ؛ انظر أيضاً: سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩ .
- انظر: محمود محمد عبدة، العلاقة بين كمية الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية وبين الإنفاق الاستهلاكي، دراسة رقم (١)، وزارة الاقتصاد، بغداد، ١٩٧٥ .
- انظر: مجيد حميد شهاب، الدور الإقليمي في تركيا في الترتيبات الأمنية الجديدة، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٩٨ ؛ انظر أيضاً: أحمد عمر الراوي، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة التركية وتأثيرها في الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ١٩٩٩ .